جامــعة واســط
مجلـــــة كليـــــة التربيـــة

العـدد الحادي والأربعون
الجزء الرابع /تشرين الثاني/٢٠٢٠

المكوس والمصادرات في العصر السلجوقي

(٤٤٧-٥٩٠هـ/ ١٠٥٥-١١٩٢م)

أ.م.د. حاتم فهد هنو الطائي
جامعة الموصل /كلية الآداب/ قسم التاريخ
Hatem.90za@gmail.com

ملخص البحث:

شهد العصر السلجوقي فرض ضرائب جديدة على المجتمع التي سميت بالمكوس والمصادرات وهي من الضرائب غير الشرعية التي لم يرد لها ذكر في الشرع ، جباها السلاطين السلاجقة ووزرائهم من مختلف طبقات المجتمع في المناطق التي حكموها ، وقد شملت الوزراء والامراء والكتاب وعامة الناس التي لجأ اليها السلاطين اما لتغطية نفقات الازمات المالية والكوارث الطبيعية ونفقات الجيش السلجوقي المتزايدة أو لسوء ادارة الاقطاعيين في جباية تلك الاموال لأكثر من مرة ، والتي كانت غير ثابتة تتبع اهواء السلاطين والوزراء والمقطعين ، فضلاً عن جبايتها تلبيةً لنزوات واطماع السلاطين ووزرائهم للحصول على الكثير من الاموال فاستغل بعض السلاطين السلاجقة تلك الموارد المالية والتي كان قسم منها مفروض على الخلافة في بغداد، ولم تكن تلك الضرائب وليدة العصر السلجوقي فحسب بل هناك من سبقهم بفرضها.

اما الهدف من البحث هو كشف النقاب عن تلك الضرائب التي تعرض لها المجتمع ابان حكم مجموعة من السلاطين السلاجقة ومدى تأثيرها على الدولة والاهالي وخزينتها المالية ، هذا وقد قسم البحث الى مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة ، شمل التمهيد مقدمات تاريخية عن التعريف بالمكوس والمصادرات ونبذة عن اصل السلاجقة ، اما المبحث الأول تناول المكوس في العصر السلجوقي مع ذكر بعض الضرائب التي عدت على المكوس ، اما المبحث الثاني فقد تطرق إلى ضريبة المصادرات ، وتضمنت الخاتمة ابرز ما توصل إليه البحث من نتائج.

الكلمات المفتاحية : مصادرات ، سلجوقي، ضرائب ، مكوس ، اموال.

Excises and confiscations in the Seljuk era

(447-590 AH / 1055-1193 AD)

Abstract

The Seljuk era witnessed the imposition of new taxes on society, which were called taxes and confiscations .It is one of the illegal taxes that are not mentioned in the Sharia. The Seljuk Sultans and their ministers collected it from the various classes of society in the regions they ruled. They included the ministers, princes, writers, and the general public that the sultans resorted to either. They were imposed to cover the expenses of the financial crises, natural disasters, and the expenses of the increasing Seljuk army or the mismanagement of the feudal lords in collecting these funds more than once, which were unstable follow the whims of the sultans, ministers, and cut-offs, as well as collecting them in response to the whims and greed of the sultans and their ministers to obtain a lot of money, some of the Seljuk sultans took advantage of those Financial resources, of which some were imposed on the caliphate in Baghdad, and these taxes were not only the product of the Seljuk era, but there are those who preceded them. As for the aim of the research, it is to unveil those taxes that society was exposed to during the rule of a group of Seljuk sultans and the extent of its influence on the state and the people and its financial treasury. The study is divided into an introduction and two sections and conclusion. As for the first section, it dealt with taxes in the Seljuk era with mentioning some of the taxes that were imposed. As for the second topic, it dealt with the confiscation tax, and the conclusion included the most prominent results of the research.

Key words: Confiscations, Seljuk, Taxes, Excises, Funds.

المقدمة :

شهد العصر السلجوقي حالة عدم استقرار في اوضاعه الاقتصادية والمالية لعدة اسباب من بينها حالة التعسف والظلم التي لحقت بالناس من قبل السلاطين ونوابهم، وطلبهم المتزايد على الاموال بأي صورة كانت لتغطية نفقاتهم العامة والخاصة ، فضلاً عن حبهم للمال والسلطة، وقد عدت المكوس والمصادرات في الدولة السلجوقية من الأمور التي تحتاج إلى الوقوف عندها والتأمل بها ومعرفة ابعادها وغايتها وجوانبها المختلفة وما خلفته من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية على الناس .

وقد عد العصر السلجوقي من أكثر العصور فرضاً للضرائب الغير شرعية التي لم يرد لها ذكر في القرآن الكريم والسنة النبوية، اما الشرعية فهي كالخراج والجزية والزكاة وغيرها ، وقد زادت عن المعهود وخرجت عن المقرر شرعاً وأصبحت تفرض بغير وجه حق، وامتازت تلك الضرائب بأنها غير ثابتة وجبايتها تعتمد على حاجة السلاطين ونوابهم في الولايات، ولم تكن محددة بمبلغ معين، فقد اثقلت كاهل الناس من كثرتها وعانى منها التجار والصناع والباعة في الاسواق واصحاب الدور والمحال التجارية التي كانت ترفع حيناً وتفرض حيناً أخر بحسب رغبة السلطان والخلفاء وحاجتهم لتلك الاموال، ولم تكن تلك الضرائب وليدة العصر السلجوقي وانما هي ضرائب فرضها ممن سبقهم بالحكم كالبويهيين (٣٣٤-٤٤٧هـ/ ٩٤٥- ١٠٥٥م) ومن قبل مجيئهم إلى الحكم في مدة حكم الخلفاء العباسيين في العصرين الأول والثاني، إلا ان العصر السلجوقي كان من أكثرها فرضاً لتلك الضرائب التي عرفت بالمكوس والمصادرات وذلك لكثرة النفقات وقلة الواردات من بينها الخراج المفروض على الأراضي الذي تحول إلى نظام الاقتطاع وما لحق الناس من حيف وظلم وتعسف بسبب هذا النظام الجديد بعد ان أصبحت اموال الاقطاعات تذهب إلى خزينة السلطان دون خزينة الدولة مما اضطر النواب والسلاطين وحكام الاقاليم والولايات إلى الضغط على الناس بفرض تلك الضرائب التي لم يسلم منها حتى الخلفاء انفسهم إذ تعرضوا للمصادرة ونهب الأموال، وكانت الحاجة للأموال هي وليدة اللحظة إذ فرضوا ضرائب كثيرة وشملت مكوس العقار وضريبة الحيوانات ومال البيعة وضريبة الدار وغيرها من الضرائب، فمن اثار تلك السياسة المالية التعسفية وقوف العامة تجاه الخلفاء بوجه السلطة السلجوقية وهذا ما سنتطرق في ثنايا البحث.

التمهيد: التعريف ببعض المصطلحات، المكوس، المصادرات، السلاجقة

اولاً: المكوس:

المكوس لغة: والمكس أو المكوس في اللغة هي جمع مكس وهو الجباية وأصل كلمة المكس بمعنى النقص أو الانتقاص من الشيء واخذ عنه ما لا يحق، والماكس بمعنى العشا، وقد غلب استعمال مكس على ما يتحصل عليه السلطان وأعوانه ظلماً عند البيع والشراء(ابن منظور،٢٠١٢,١٣/ ١١١)، وأشار الجوهري إلى لفظة المكس وقال:" هي تصريف للفعل مكس المكس في البيع يمكس بالكسر مكسا وماكس مماكسة وميكاساً، والمكس أيضاً: الجباية، والماكس العشار، وفي الحديث لا يدخل صاحب مكس الجنة، والكس ما يأخذه العشار" (الجوهري، ١٩٧٩، مادة : مكس)، وذكرَ إلى صاحب المكس أو المكاس هو العشار، والمكس ما يفعله العاشر، وسموه مكاساً، لأنه ينقص اموال الناس بأخذ العشور منهم، وهو مشتق من المماكسة(الشيباني، ١٩٩٧، ٥ / ٢٨٦). وورد لفظة مكس في معاجم اللغة وهي انتقاص الثمن من البياعة، ومنه اشتقاق المكاس وأُشير لها بأبيات شعر فقيل (الفراهيدي، ١٩٨٠، ٥ /٣١٧):

وفي كل أسواقِ العراقِ أتاوةً وفي كلِ ماباع أمرؤ مكسٍ درهمُ

وهذه اشارة إلى على أن كل بضاعة كانت تباع في الاسواق يؤخذ عليها ضريبة المكس والبالغة درهماً واحداً .

المكوس اصطلاحاً: هي الضرائب المفروضة على السلع التجارية الداخلية والخارجية والتي شملت كل ما يباع بالأسواق من غلات وبضائع وحبوب وحيوانات، وأنشأت لها دور خاصة تقوم بجباية تلك الاموال، ولم تكن المكوس وليدة العصر وانما تعود في ظهورها إلى العصر الجاهلي، وهي من الضرائب والموارد الغير شرعية التي لا يوجد لها سند شرعي اعتمد عليه السلاطين السلاجقة بعد فرضه على الرعية(الخوارزمي، ١٩٨٩، ٨٦؛ ابن منظور، ٢٠١٢، ١٣ / ١١١؛ القلقشندي، ١٩٨٧، ٣ / ٥٣٦)، وشملت تلك الضرائب المكاييل والموازيين أيضاً، وعُدت المكوس أيضاً الاموال والاتاوات التي تفرض على الناس بوجه غير حق لذلك عرفها ابن الأثير قائلاً: "هي الضرائب التي يأخذها الماكس اي المنقص والمبخس للناس حقهم، وهو العاشر"(ابن الأثير، ١٩٦٣، ٤ / ٣٤٩)، وعد المنذري المكس حراماً، ووصفه قائلاً: "اما الان فإنهم يأخذون مكساً باسم العشر ومكوساً أخرى ليس لها اسم بل شيء يأخذونه حراماً وسحتاً"(المنذري، ٢٠٠٠، ١ / ٥٦٧) .

ثانياً: المصادرات:

المصادرات لغةً: لفظة مشتقة من الفعل صادر يصادر، مصادرة، فهو مصاد، والمفعول مصادر صادره على دين أو طالبه بإلحاح، كمصادرة الدولة اراضي الاقطاع استولت عليها(ابن منظور، ٢٠١٢، ٨ / ٢١٠) ، وجاء معناها اي طالبه بالحاح (بالأموال) واستولى عليها عقوبة لمالكها(مجمع اللغة العربية، ١٩٨٦، ٣٦١) ، وصادره على مبلغ من المال وطالبه به، أو بحسب ما ذكره كتاب الدواوين ان يقال صودر فلان على مال يؤديه اي فورق على مال ضمنه(الشرتوني، ١٩٩٢,١/٦٣٧).

المصادرات اصطلاحاً: المصادرة هي بعض الاجراءات التي تقوم بها السلطة لانتزاع الأموال بالقوة من اصحابها من دون اعتراض، لحا المشاكل الاقتصادية أو السياسية التي تواجه الدولة، تلجأ إلى مصادرة بعض الأشخاص من اصحاب الاملاك من الأمراء والوزراء والقادة(حسن، ١٩٧٩، ٣ / ٢٩٧)، وتعد من الانظمة الجديدة التي دخلت على المجتمع الإسلامي، وتعود بداية ظهورها إلى عهد الخليفة عمر بن الخطابﷺ (١٣-٢٣هـ / ٦٣٤-٦٤٣م) إذ اتخذها عقوبة على الأشخاص الذين طالت ايديهم على أموال الناس وأموال بين مال المسلمين(الطبري، ٢٠٠١، ٢ / ٤٩١)، كمصادرته خالد بن الوليد وعمرو بن العاص(الشاطبي، ١٩٨٢، ٢ / ١٢٣)، واشار الشاطبي إلى جواز مصادرة الحكام للموظفين الذين ازدادت ثرواتهم بشكل كبير عند تسلمهم المناصب، اي استغلوا مناصبهم للإثراء على حساب أملاك الناس(الشاطبي، ١٩٨٢م) ٢ / ١٢٣)، ولم يكن العصر الاموي بمعزل عن تطبيق عقوبة المصادرة على الولاة والكتاب والنواب، بسبب الاثراء غير المعقول أو لنكاية وانتقام من اشخاص معنيين(اليعقوبي، ١٩٦٤، ٢ / ٢١١)، ويعد العصر العباسي من أكثر العصور تغييراً في أوضاعه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إذ امتد إلى أكثر من خمسة قرون ، حكم فيه مجموعة من الخلفاء العباسيين، وظهرت فيه عناصر اجنبية تدخلت بالسلطة واصبح الخلفاء مجرد سلطة روحية في العالم الإسلامي، إذ تمتع شطراً من العصر العباسي الأول بقوة الدولة وسيطرتها على كل ارجاء الدولة، لكن سرعان ما بدأ الضعف والوهن يدب في جسد الدولة في العصر العباسي الثاني، وتنصب خلفاء ضعفاء وصغار السن، على منصب الخلافة ، مما ادى إلى سيطرة عناصر اجنبية على السلطة من بينها البويهيين والسلاجقة، فعم الفساد وانهار الاقتصاد، واستشرت المصادرات بغية الحصول على الأموال لتغطية النفقات المتزايدة من الجند وغيرهم(مسكويه، ١٩١٥، ١ / ١٢٩، ١٦٦؛ السامرائي، ١٩٧١، ٢٨٦ – ٢٨٧).

ثالثاً: اصل السلاجقة:

السلاجقة من القبائل التركية المعروفة باسم الغز، يرجعون في اصولهم إلى قبيلة قنق، وجدهم الاعلى هو سلجوق بن دقاق(الحسيني، ١٩٨٥، ٢٣)، الذي استطاع ان يلم شمل بعض القبائل ويوحدهم تحت قيادته وكون منهم جيشاً كبيراً، الذين كانوا يقطنون في سهول تركستان، وهاجروا إلى بلاد ما وراء النهر(ياقوت الحموي، ١٩٩٣، ٥ / ٤٥ – ٤٧) في الربع الأول من القرن الخامس الهجري، الحادي عشر الميلادي على شكل موجات، بسبب ضيق مراعيهم لانهم اصحاب مواشي(الراوندي، ٢٠٠٥، ١٤٥)، وبعد وفاة دقاق خلفه في حكم السلاجقة وقيادتهم ابنه سلجوق الذي كان يعمل لخدمة ملك الترك الذي خاف من نفوذه وعمل على اقصائه، لكنه رحل إلى بلاد المسلمين، إذ جاور الغزنويين(ابن الأثير، ٢٠٠٦، ٨ / ٥ – ٦)، واعتنقوا الإسلام وعلا شأنهم في المنطقة، وتوفي سلجوق وترك له اربعة من الابناء هم اسرائيل – ارسلان بيغو – وميكائيل وموسى ويونس، وتولى أمر السلاجقة ارسلان الذي وقع تحت يد الغزنويون ومات في اسره، ثم تولى حكم السلاجقة ميكائيل من بعده الذي استطاع من الاستقرار مع جماعته في خراسان، إلى ان توفي في بدايات القرن الخامس الهجري / الحادي عسر الميلادي، وخلف ميكائيل بعد مماته جغري بك داود وطغرلبك، وبيغوا، فاجتمع السلاجقة على تولية طغرلبك لقيادة السلاجقة، وقد اعقبه بالحكم السلطان الب ارسلان ومن بعده السلطان ملكشاه الذي يعد عصرهم اهم حقبة لحكم السلاجقة في العالم الإسلامي(الحسيني، ١٩٨٥، ٢٤، ٣١؛ الراوندي، ٢٠٠٥، ١٤٥ –١٤٦، ١٥٦؛ البنداري، ١٩٨٠، ٧)، وسمي عصرهم عصر السلاطين السلاجقة الاوائل أو العظام أو الكبار لما يتمتع عصرهم بالقوة والاحداث السياسية، ولكن بعد وفاة السلطان ملكشاه (٤٦٥– ٤٨٥ هـ / ١٠٧٢– ١٠٩٢م) انشغل من جاء بعده من السلاطين بالصراعات السياسية بين ابناء البيت الواحد، وتدخلت النساء بالحكم واستبد كل واحد من السلاطين بمنطقة معينة حتى قسمت المناطق التي يحكمونها فيها بينهم، كحكام سلاجقة العراق وسلاجقة الشام وسلاجقة خراسان وسلاجقة الروم بأسيا الصغرى(الحسيني، ١٩٨٥، ٢٤، ٣١؛ الراوندي، ٢٠٠٥، ١٦٥ – ١٦٧؛ محمد، ١٩٨٥، ١٥٨)، هذا ما يشير إلى تفكك عروة الوحدة السلجوقية، واصبحوا في محل صراع دائم فيما بينهم، على الرغم من استمرار حكمهم إلى سنة (٥٩٠هـ / ١١٩٣م)، وهذا ما ظهر جلياً من خلال انهيار الحياة الاقتصادية في الكثير من الاقاليم التي حكموها، بسبب تردي الحياة السياسية وانعكاسها سلباً على الحياة الاقتصادية، مما شاع ظهور الحاجة إلى الأموال بصورة متزايدة فلجأ السلاطين السلاجقة وامرائهم إلى فرض المكوس والمصادرات

وغيرها من الضرائب لتغطية ما ينفقونه كأرزاق للجند أو لمظاهر الفساد والطرب أو غيرها من النفقات، هذا ما سنحاول تبيانه في الصفحات اللاحقة .

المبحث الاول : المكوس في العصر السلجوقي

تُعد المكوس من الموارد المالية المهمة لخزينة السلطان السلجوقي التي يلجأ إليها عند الازمات الاقتصادية، التي وفرت لهم مبالغ مالية كبيرة جداً، على غير وجه حق عن طريق الظلم والفساد للرعية من دون النظر إلى احوال الناس وقدرتهم على دفع تلك الأموال وما يترتب عليها من اثار سياسية واقتصادية، فقد اشارات المصادر التاريخية إلى كثرة المكوس التي فرضها السلاطين ونوابهم وولاتهم لا بل حتة الخلفاء العباسيين لم يكونوا بمعزل عن تلك الضرائب، إلا انهم قد فرضوا المكوس في الكثير من الاحيان على الناس والبعض منهم قام بإلغائها، فمن الشواهد التاريخية على ما فرضه السلاطين من مكوس هو ما بدأ به السلطان طغرلبك مؤسس الدولة السلجوقية (٤٢٩-٤٥٥هـ / ١٠٣٧-١٠٦٣م) عندما اصبح حاكماً للسلاجقة واعترفت به الخلافة العباسية سلطاناً وارسلت له عهد التولية والخلع السلطانية مع الالقاب الفخرية، فعندما دخل إلى بغداد في سنة (٤٤٧هـ / ١٠٥٥م) لم يفرض المكوس، ولكنه فرضها مع ضرائب اخرى في سنة (٤٥٦هـ/١٠٦٣م) وذلك لضمان استمرار تدفق مردودات خزينة السلطان بالأموال وقد شملت تلك المكوس كل الاقاليم الخاضعة لحكم السلاجقة، ودفعها كل من التجار والباعة وأهل الصناعات وحتى عامة الناس دفعوها عن دورهم(ابن الجوزي، ١٩٩٥، ١٦/ ٧٢؛ ابن الأثير، ٢٠٠٦، ٨/ ١٢٩، ابن العماد، د/ت، ٩/ ١٧؛ السيوطي، ٢٠٠٣، ٣٣١). وهنا لابد من الاشارة إلى أن المكوس لم تفرض في بداية دخول السلطان السلجوقي إلى بغداد وانما بعد ان ساءت علاقته مع الخليفة العباسي القائم بأمر الله، فربما أراد ان يكسب قلوب العامة من الناس والخلافة أيضاً، لان الدولة السلجوقية كانت في بداية تكوينها، فكان من الضروري استخدام سياسة اللين مع الرعية حتى يكسب الرأي العام إلى جانبه إلى ان تمكن من الأمر وقام بفرض تلك الضرائب فضلاً عن اجبار الخلافة على الزواج من البيت العباسي .

وعانى اهل مدينة الموصل من كثرة المكوس المفروضة عليهم في عهد السلطان طغرلبك، من قبل العشار الذي عينه السلطان على جباية المكوس من الناس، واستمر الناس بدفع تلك الضريبة إلى ان عين اخو السلطان من امه المدعو إبراهيم ينال والي على الموصل الذي قام بإعفاء الناس من المكوس، وفي ذلك ما ذكره ابن العبري قائلاً: "أن جاء إلى والي الموصل يوماً عشاراً موصلي وسأله أن يقدر له كل يوم مائة دينار ذهباً يقبضها ممن يبيعون ويشترون في السوق ... فجمع الزعماء وقال لهم: هل انتم راضون بهذا العشار؟ فقالوا: نعم اننا راضون، إذ اكففت يد ضباط العجم وجباة الغز،

فأشفق عليهم وقال: لقد كففناهم عنكم ولن نطالبكم بأكثر من ضريبة الغلال والثمار في وقتها، وأمر المنادين فنادوا بإعفاء الباعة من ضريبة المكس ... "(ابن العبري، ١٩٨٦، ١٠١ – ١٠٢).

اتضح من النص السابق ان الموصل كانت كبقية المدن تدفع المكوس للسلطان من قبل جباتهم، والتي اثقلت كاهل الرعية بكثرة ما كانوا يدفعنه على كل ما يبيعون ويشترون الأمر الذي دفعهم للاستنجاد بوالي الموصل على ان يكون هناك عشار من اهل المدينة يدفعون له مائة دينار ذهباً كل يوم، لكن عطف الوالي عليهم فقام بإلغاء تلك المكوس واوجب عليهم الضريبة المعتادة على الغلال والثمار فقط، ففرح الناس بهذا الأمر ودعوا له على هذا العمل .

كما اتضح من النص السابق أيضاً ان ضريبة المكوس لم تكن ثابتة، لا بل تتبع رغبة الوالي أو السلطان بفرضها أو رفعها عن الناس، نظراً لحاجتهم المتزايدة للأموال .

واتسم عهد السلطان ملكشاه (٤٦٥–٤٨٥هـ / ١٠٧٢–١٠٩٢م) في السنوات الأولى من حكمه بكثرة الضرائب التي كان المكوس من بينها، إلا انه عدل عن سياسته تلك وشدته بفرض المكوس على الرعية في العشر سنوات الاخيرة من حكمه، واشارة إلى ذلك قام السلطان في سنة (٤٧٩هـ / ١٠٨٦م) بالتخفيف عن كاهل رعيته، فألغى المكوس في سائر البلاد، وخفف عن التجار والغى الضرائب المفروضة على البضائع في العراق وخراسان، واصد اوامره بأن ترفع المكوس من جميع البلاد التي كانت تحت سيطرته، فحمده الناس ودعوا له في سائر الاقاليم(ابن القلانسي، ١٩٨٣، ١٩٤؛ ابن الأثير، ٢٠٠٦، ٨ / ٣١٣، ٣٥٧).

وكلفت السلطان ملكشاه سياسته بإسقاط المكوس من سائر البلاد بخسارة أموال كبيرة بعد ان كانت ترد إلى خزينة السلطان في كل سنة، لكن السلطان اصر على ذلك بإلغائها عل الرغم من النصائح التي قدمت له من قبل القائمين على جباية تلك الأموال ففي ذلك ما ذكره ابن الجوزي قائلاً ان أحد المستوفين – اي الجباة – قام بمخاطبة السلطان بقوله: "يا سلطان العالم قد اسقطت من خزائن اموالك ستمائة الف ونيف فيما هذا سبيله، فقال: المال مال الله والعبيد عبيده والبلاد بلاده وانما يبقى في ذلك فمتى راجعني أحد في ذلك تقدمت بضرب عنقه" (ابن الجوزي، ١٩٩٥، ١٦ / ٣١١؛ ابن كثير، ١٩٨٨، ١٦ / ١٣٢).

وقد اختص بجباية تلك الأموال شخص يدعى (مختص الحضرة) اي حضرة السلطان والمقربين له، الذي ينفذ اوامر السلطان الذي بالغ في ضرب تلك المكوس على الناس، وقد قيل عنهم على حد قول احدهم إذ قال: "انا فرشت حصيراً في جهنم، وقد استحييت من كثرة الظلم" (ابن الجوزي، ١٩٩٥، ١٧ / ١١٢؛ الذهبي، د/ت، ١١ / ٦٢).

وفي خلافة المقتدي بالله (٤٦٧-٤٨٧هـ / ١٠٧٤-١٠٩٤م) الذي عاصر السلطان ملكشاه عمل هو أيضاً على اسقاط المكوس في البلاد، ففي سنة (٤٨٠هـ / ١٠٨٧م) صدر مرسوم من قبله برفع الضرائب والمكوس وكتب بذلك على جدران الجوامع(ابن الجوزي، ١٩٩٥، ١٦ / ٢٦٧). اتضح من اجراءات الخليفة المقتدي بأمر الله انه كان على اتفاق مع السلطان ملكشاه، للتخفيف عن كاهل رعيته بإزالة الظلم والفساد عنهم، فربما كان ذلك الانسجام والتوافق مبنياً على العلاقة الطيبة التي تمتع بها الخليفة مع السلطان ولاسيما بعد ان اصبح صهراً له، بعد ان تزوج الخليفة المقتدي من ابنة السلطان ملكشاه، فكانت من نتائجه الغاء كل ما يتعلق بفساد وظلم لحق الناس(ابن الأثير، ٢٠٠٦، ٨ / ٢٧٨؛ البنداري، ١٩٨٠، ٦٧)، وكان للوزير نظام الملك(ابن الجوزي، ١٩٩٥، ١٦ / ٣٠٥؛ الذهبي، د/ت، ١٠ / ٣٦٤ – ٣٦٥) الذي كان وزيراً للسلطان ملكشاه دوراً كبيراً في دعم اقتصاد الدولة السلجوقية بدعمه للفلاحين وشجعهم على الزراعة والغى المكوس عن التجار والصناع وأمر برفع المكس عن البضائع، فكان لهذا الاجراء صداه في المجتمع الذي انعكس ايجابياً وترك اثراً طيباً في نفوس الناس وادى إلى تحسين حالة الناس المعاشية وانخفضت الاسعار وعم الرخاء في البلاد(نظام الملك، ١٩٧٦، ٣٨؛ ابن الأثير، ٢٠٠٦، ٨ / ٣٥٤ –٣٥٨).

ولم تقتصر ضريبة المكوس على ما يباع في الاسواق وما يدخل اليها، وانما تعداها، ليشمل دور الناس ومنازلهم، وعلى العقارات والبنايات وخفارة الحجيج، هذا ما لم يرد له ذكر من قبل، وبهذا قد سنت سنة سيئة قام بها السلاجقة وزادت ولم تتوقف إلا في اوقات محددة ثم تعود من جديد، حتى فضل الناس العيش في دور مستأجرة تهربا من دفع المكوس المفروضة على الدور، فقد بلغت خفارة الحج سبعة دنانير عن كل حاج ، لكن السلطان ملكشاه الغاها مع بقية الضرائب والمكوس من سائر بلاده في اواخر عهده (الراوندي، ٢٠٠٥، ٢٠٥).

إن النص الانف الذكر يشير إلى أن تلك الضرائب كانت موجودة في عصر السلطان ملكشاه بدليل بلغت ضريبة الحاج أو مكس الحاج سبعة دنانير، إلا ان السلطان ملكشاه عدل عن سياسته والغى تلك الرسوم الجائرة على رعيته .

ولم ترد لنا اشارة على فرض المكوس في عهد السلطان بركياروق (٤٨٧-٤٩٨هـ / ١٠٩٤-١١٠٤م) فربما لانشغاله بالصراعات السياسية التي دارت بين ابناء البيت السلجوقي اي مع اخيه محمد بن ملكشاه وبين ابناء عمومته في بلاد الشام، أو ربما بسبب صغر سنه الذي تولى الحكم وهو في الخامسة عشر من عمره، الأمر الذي ادى نشوب الصراعات بينه وبين عمه تتش اخو السلطان ملكشاه(الحسيني، ١٩٨٥، ٧٥- ٧٨)، إلا ان عصر السلطان محمد بن ملكشاه (٤٩٩-

٥١٢هـ / ١١٠٥-١١١٨م) شهد فرض المكوس في جميع البلاد التي كانت تحت حكمه والتي لم تكن ثابتة فتارة يفرضها وتارة أخرى يرفعها بحسب الظروف المالية التي تمر بها البلاد، ففي سنة (٤٩٤هـ / ١١٠٠م) طلب محمد بن ملكشاه قبل تسنمه الحكم من اخيه سنجر بعض الأموال ليستعين بها على حربه مع اخيه بركياروق فوفر له الأموال عن طريق المكوس وغيرها من الضرائب من اهل نيسابورعندما كان والياً عليها(ابن الجوزي، ١٩٩٥، ١٧/ ؛ ابن الأثير، ٢٠٠٦، ٨/ ٤٤٣)، وعلى ما يبدو ان محمد بن ملكشاه كان قد فرض الضرائب قبل تسنمه عرش السلطنة السلجوقية، فهل قد فرضها بعد ان اعتلى حكم السلاجقة ؟ وهذا ما سيتم تبيانه .

وقدم الوزير عميد الدولة جهير(ابن الأثير، ٢٠٠٦، ٨ / ٤٣٨) خطة إلى الخليفة المستظهر بالله العباسي (٤٨٧-٥١٢هـ / ١٠٩٤-١١١٥م) لبناء سور بغداد، فوافق الخليفة على ذلك وجمعت نفقات بنائه من أموال المكوس المفروضة على دور الناس وعقاراتهم وتجارتهم فشرع بالبناء في سنة (٤٨٨هـ / ١٠٩٥م)(ابن الجوزي، ١٩٩٥، ١٧ / ١٦؛ ابن كثير، ١٩٨٨، ١٢ / ١٨٤)، وهذه دلالة على ان الخلفاء كانوا يلجؤون إلى فرض المكوس عند الحاجة، ولم يتحرجوا من الأمر، على الرغم من اثقال كاهل الرعية بها، إلا ان ما لاحظناه انها ترفع بعد تحسن الظروف الاقتصادية أو انتفاء الحاجة بها، أو تنصيب خليفة جديد للحكم .

وقد اثقلت المكوس كاهل الناس مما دفعهم إلى الاستنجاد بالعلماء للوقوف إلى جانبهم ودفع ذلك الظلم والتعسف، وهذا ما حصل عندما قام اهل بغداد في سنة (٤٩٦هـ / ١١٠٢م) وطلبوا من قاضي القضاة أبو الحسن الدامغاني (ت: ٥١٣هـ / ١١١٩م) بعد ان كان قاضي للخليفة المستظهر بالله (٤٨٧-٥١٢هـ / ١٠٩٤-١١١٨م) بأن يذهب الى الأمير ينال انوشتكين ينصحه وينهاه عن الضرائب التي فرضها على الناس بالظلم والعدوان وحذره من الاستمرار بها، لكنه استمر في فرضها إلا ان اشتكى الخليفة إلى سيف الدولة صدقة بن مزيد امير الحلة هو وشحنة بغداد اليغازي، فاتفقوا على اخراجه من العراق ففعلاً حاربوا وهرب إلى اذربيجان(ابن الأثير، ٢٠٠٦، ٨ / ٥٦٠).

اتضح مما سبق ان الخلفاء والعلماء لم يكونوا مكتوفي الايدي تجاه ما كان يحدث من فساد مالي واقتصادي واجتماعي لرعيتهم فقد تصدوا له بالقول والنصح والتهديد لا بل حتى استخدموا السلاح في مواجهة الظلمة من نواب السلاجقة في العراق وخراسان، وكان خير سلاح لهم العلماء لما كان لهم من مكانة عند الناس والسلطة .

وفي سنة (٥٠١هـ / ١١٠٧م) قام السلطان محمد بن ملكشاه بفرض المكوس والضرائب الاخرى من مكوس البيع والعقارات ومال البيعة وضريبة الحيوانات في البيع والشراء من خيول وجمال والاغنام

والاسماك، وكتب بذلك اللوائح وعلقت بالأسواق(ابن القلانسي، ١٩٨٣، ٢٥٩)، ولكن السلطان محمد عاد والغى المكوس عندما زار بغداد في السنة نفسها التي فرض فيها المكوس واشار إلى ذلك ابن القلانسي قائلاً: "وفيها – اي سنة ٥٠٤هـ – تقدم السلطان غياث الدنيا والدين محمد عند وصوله إلى بغداد وبرفع المكوس، وابطال رسمها عن التجار والمسافرين في جميع بلاده، وحظر تناول اليسير منها، فلما عاد إلى اصفهان منها، طمع في التجار وأخذ منهم المكس على سبيل الخلاف لما أمر، فلما عاد إلى بغداد وانتهى الأمر إليه انكر ما جرى في مخالفة امره، وأكد في ابطال ذلك وحذر من المخالفة له في سائر البلاد"(ابن الأثير، ٢٠٠٦، ٨ / ٤٨١ – ٤٨٢).

وكانت المكوس قد فرضت على كل اقاليم البلاد في عهد السلطان محمد بن ملكشاه، فوردت رواية تشير إلى اسقاط المكوس في مدينة ميافارقين(ياقوت الحموي، ١٩٩٣، ٥ / ٢٣٥ – ١٣٨) في سنة (٥٠٤هـ / ١١١٠م) من قبل امير السلطان سكمان صاحب خلاط وبعد ان سيطر على المدينة رتب امورها واسقط عن أهلها كل الضرائب وعاد إلى خلاط وتوفي فيها سنة (٥٠٤هـ / ١١١٠م)(سبط ابن الجوزي، ٢٠١٣، ١٣ / ٣٢٦)، ووصلت المكوس في عهد السلطان محمد إلى ذروتها في ارهاق الناس الأمر الذي دفع بالعلماء إلى نصيحة السلطان بما كان يلحق رعيته من حيف، على يد نائبه ووالية صاب خراسان السلطان أحمد (سنجر) فتقدم العالم أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ / ١١١١م) قبل وفاته بنصيحة إلى السلطان سنجر وقال له: " اسفاً ان رقاب المسلمين كادت تنقض بالمصائب والضرائب، ورقاب خيلك كادت تنقض بالأطواق الذهبي"(الندوي، ٢٠٠٧، ١ / ٢٧٧).

اتضح من النص السابق ان الفقيه والعالم الذي لا يخاف في قول الحق لومة لائم، ولا قوة الملوك والسلاطين، فأنه كان ينتقد سياستهم المالية، واشار هذا النص إلى ما وصلت إليه الناس من الظلم في معاشهم وأصبحت كالأطواق في اعناقهم، فكان على السلطان ان يرفع المكوس من اعناق الناس اولى من وضع الذهب على شكل اطواق في رقاب الخيل .

وفي سنة (٥١١هـ / ١١١٧م) شاع عدل السلطان محمد بن ملكشاه واصدر منشوراً يلزم نوابه وامراءه بإلغاء المكوس والضرائب في جميع البلاد، واستمر على ذلك إلى ان توفي، فتولى ابنه محمود الحكم من بعده سنة (٥١٢هـ / ١١١٨م)(ابن الأثير، ٢٠٠٦، ٨ / ٦٢٠). ان السياسية التي اتبعها السلطان محمد لم تكن ثابتة تجاه رعيته إلا انه قام في اواخر سنوات حكمه بالميل إلى السياسة الحكيمة وابطال الكثير من الضرائب وذلك لكسب قلوب رعيته، ولا سيما انه كان في الصراع دائم مع البيت السلجوقي على عرش السلطنة السلجوقية .

وكان للوزراء والأمراء دوراً كبيراً في ارهاق الرعية بكثرة ما يفرضونه على الرعية من مكوس وضرائب ففي سنة (٥١٥هـ / ١١٢١م) قام الوزير أبو طالب السميرمي (ت ٥٨٧هـ / ١١٩١م) بإعادة المكوس والضرائب في العراق بعد ان اسقطها السلطان محمد من قبل، فقد وصف في شدته وتعسفه فقد بالغ بفرض المكوس والزم الباعة ان يدفعوا إلى السلطان محمود ثلثي ما يأخذونه من الدلالة ضريبة المكوس على المبيعات على كل بضاعة تباع في الاسواق، فأزداد الأمر سوءاً وكثُر الاذى(ابن الجوزي، ١٩٩٥، ١٧ / ١٨٨، ١٩)، وكانت في الكثير من الاحيان تأُخذ المكوس أكثر من مرة في السنة بسبب تبدل الولاة والحكام على الكثير من المدن(محارب، ٢٠١٠،٥٠٦).

وقد بالغ السلطان محمود بن محمد في فرض المكوس بأنواعها على اهل بغداد وذلك لتغطية نفقات جيشه المقيم فيها لقتال دبيس بن صدقة والأمراء الذين معه اتباع اخيه مسعود، ففي سنة (٥١٥هـ / ١١٢١م) اعادة ضريبة ما يسمى بحق البيعة –اي استيفاء الأموال من الناس عند البيعة للسلطان الجديد – فأستمر بأخذ الأموال من الناس، حتى فرغت خزائن وكلائه فأمر بأخذ الأموال من دور الحريم ومن الدكاكين والمساكن اجرة شهر فاستحصل للسلطان مبلغ كبيراً في ثلاثة أيام، فتذمر الناس من ذلك العمل واشتكوا له من سوء تصرف نوابه ومبالغتهم في جباية الأموال، فنادى بالكف عن الناس واخذها من اصحاب الأموال، ولكن السلطان قام بعدها بسنة بإسقاط كل الضرائب عن الناس من مكوس البيع وغيرها قبل ان غادر بغداد في سنة (٥١٦هـ / ١١٢٢م)(ابن الجوزي، ١٩٩٥، ١٧ / ١٩٢، ٢٠٤). ونستنتج مما سبق ان الجيش الذي اقام في بغداد مع السلطان محمود كبيراً جداً الأمر الذي ادى إلى استياء الناس وتذمرهم الشديد منه، بما لحق بهم من اذى وفوضى وتعسف بجباية المكوس على كل ما يبتاعون في حياتهم، وهذا ما احس به السلطان فقام بإلغائه فور مغادرته بغداد .

وهنا لا بد من الاشارة ان مقادير المكوس لم تكن ثابتة على الناس ولم ترد لنا رواية تشير لنسبة المكوس المفروضة على الناس سوى ما ذكر عن خفارة الحج والتي قدرت بسبعة دنانير على كل حاج، والرواية الاخرى التي ذكرها ابن الجوزي عن مقدار ما يدفع للسلطان من التجار في سنة (٥١٥هـ / ١١٢١م) هي ثلث ما يربحون من بضاعتهم وكل ما يباع في الاسواق(ابن الجوزي، ١٩٩٥، ١٧ / ١٩٨).

وكان يتولى الشحنة في بغداد البرسقي(ابن خلكان،١٩٧٢,١٩٧٢م)١/٢٤١)، فطلب الخليفة المسترشد (٥١٢–٥٢٩هـ / ١١١٨–١١٣٥م) من السلطان محمود بن محمد لعزل البرسقي عن منصب شحنة

بغداد بسبب ظلمه وفرض المكوس على الاسواق بشكل فاحش، فعزله السلطان وارسله شحنة إلى الموصل في سنة (٥١٨هـ / ١١٢٤م)(ابن الأثير، ٢٠٠٦، ٨ / ٦٩٤ – ٦٩٥).

وقد حرص السلطان سنجر على ان يكون بيت ماله مملوءاً بالأموال التي كانت وارداتها من المكوس وغيرها من الضرائب فذكر عن ذلك الرواندي بقوله: "ووكل سنجر إلى عماله ان يأخذوا الضرائب من كل مدينة من مدن العراق وامهات البلاد وصار من ذلك الوقت السلطان الاعظم ، وبسط نفوذه على سائر الانحاء .... "(الراوندي، ٢٠٠٥، ٢٦٠)، لكنه قام بإلغائها عند مغادرته بغداد إلى خراسان في سنة (٥١٦هـ / ١١٢٢م) وهذا ما يشير إلى ان المكوس والضرائب الاخرى كانت غير مستقرة على وتيرة واحدة، اي بمعنى ان الدولة تلجأ إلى فرض الضرائب عند الاضطرابات وتردي الأوضاع الاقتصادية، وعند استقرار الأوضاع تعاد الأمور إلى نصابها، ويقوم السلاطين ونوابهم بالتخفيف أو الاعفاء عنها .

وقد وصلت الضرائب والمكوس إلى اعلى درجات الظلم والتعسف في عهد السلطان مسعود (٥٢٨–٥٤٧هـ / ١١٣٣–١١٥٢م) الذي كان بحاجة للأموال بسبب حروبه المستمر مع الأمراء السلاجقة ولاسيما مع عمه سنجر، ففي سنة (٥٢٦هـ / ١٢٣٢م) أمر الجباة بجمع مكوس العقار من الناس، وذلك لحاجته لتلك الأموال لقتال عمه سنجر، عندما فكر بالذهاب إلى بغداد التي كانت تحت حكم السلطان مسعود(ابن الساعي، ١٩٣٤، ١٠ / ٢٥ – ٢٦)، واستمر السلطان مسعود بتعسفه وطمعه في جباية أموال الناس بغير حق، ففي سنة (٥٣١هـ / ١١٣٦م) أمر صاحب المخزن بجباية الأموال من التجار ودور الناس فجمع له عشرة الاف دينار إلا ان السلطان لم يقتنع بالمبلغ، فاصدر اوامره بجباية المكوس من العقار بنسبة اكبر، فادى ذلك الأمر إلى تذمر الناس وكراهيتهم له بسبب سياسته المالية الشديدة وتعسفه ، لا بل زد على ذلك ان دار الخلافة لم تسلم منه، فطلب من الخليفة المقتفي لأمر الله (٥٣٠–٥٥٥هـ / ١١٣٥–١١٦٠م) ان يجبي له مائة الف دينار لكن الخليفة اجابه: "اني عاهد الله تعالى ان لا اخذ من السلمين حبة واحدة ظلماً"(ابن الجوزي، ١٩٩٥، ١٧ / ٣٢٠ – ٣٢٢؛ ابن الساعي، ١٩٣٤، ٢٦، ٦٧).

ومن شدة ظلمه وجباية المكوس من الناس تقدم له الفقيه أبو منصور العبادي (ت ٥٤٧هـ / ١١٥٢م) بنصيحه بان يرفع مكوس البيع من الاسواق وما يباع بها من خيل وجمال وسمك وغيرها من السلع وان يخفف عن الناس ما يلحق بهم من حيف فقال له: "يا سلطان العالم انت تهب مثله لمطرب ومغن بقدر هذا المأخوذ من المسلمين فهبه لي، وتحسبني ذلك المطرب، واتركه للمسلمين،

افعله شكراً لما انعم الله به عليك من بلوغ الاغراض، فأشار السلطان بيده اني وافقت، فارتفعت الضجة بالدعاء له "(ابن الجوزي، ١٩٩٥، ١٨/ ٤٩ – ٥٠؛ سبط ابن الجوزي، ٢٠١٣، ٨ / ١٨٨).

ونستنتج من نصيحة العالم العبادي ان السلطان قد فطن لخطئه بإثقال كاهل الناس بتلك المكوس فقام بأسقاطها، واتضح أيضاً ان أموال المكوس المفروضة على المسلمين وعلى اسواقهم ودورهم وبضائعهم لا تساوي شيئاً مقابل ما كان ينفقه السلاطين السلاجقة على ملذاتهم واهوائهم، فما لاحظناه بنصيحة عالم أو فقيه قام السلطان مسعود بإلغاء كل المكوس في سائر البلاد.

وكان النقش السلامي شحنة بغداد في عهد السلطان مسعود من أكثر الناس ظلماً لأهل العراق في جباية الضرائب والمكوس، ففي اغرب ما روي عن تعسفه عندما قام بجباية مكوس حفاري القبور وغسالي الموتى، والزمهم بدفع مبلغ من المال عند دفن الموتى(ابن الجوزي، ١٩٩٥، ١٨ / ٥١)، فقد وصف ابن الأثير بشعهِ قائلاً: "وكان قد ظلم الناس وعسفهم وفعل ما الم يفعله غيره من الظلم"(ابن الأثير، ٢٠٠٦، ٩ / ٣٠٧)، كما ورد عن سبط ابن الجوزي في قساوة شحنة بغداد ابن السلامي ووصفه بالظالم والمتعسف والقاسي بعد ان اساءة للعامة ونهب اموالهم(سبط ابن الجوزي، ٢٠١٣، ٨ / ١٧٨)، فكان جزائه على ما فعل بان قام السلطان مسعود بقتله عندما جاء إلى بغداد ورفع المكوس عن الناس وكتب بذلك على ابواب الجوامع والاسواق، وعلى الرغم من العرض الذي قدمه للسلطان بان يجبى له مكوس بغداد مائة الف دينار لكنه رفض واصر على قتله(ابن الجوزي، ١٩٩٥، ١٧ / ٣٣؛ ابن الأثير، ٢٠٠٦، ٩ / ٣١١).

ويبدو ان تلك المكوس كانت تعود مرة اخرة بعد اسقاطها من قبل السلاطين في مدد حكمهم وهذا ما ذكره ابن الجوزي عن نائب السلطان مسعود عندما قال عنه في حوادث سنة (٥٤٥هـ / ١١٥٠م) بأنه كان يبالغ في اذى الناس واخذ اموالهم وأشار انه يقول اي نائب السلطان: "انا قد فرشت حصيراً في جهنم"(ابن الجوزي، ١٩٩٥، ٤٨ / ٧١)، وذلك بسبب كثرة ظلمه للناس وجباية اموالهم بالقوة ، ويستنتج من النصوص السابقة لما كان يقوم به السلاطين السلاجقة ونوابهم من ظلم الناس، بأن اغلب مدن العراق وخراسان كانت تعاني من ذلك الطغيان وعاشت عشرات السنين بين مطرقة المكوس الجائرة ورحمة بعض السلاطين.

وفي عهد الخليفة المستنجد بالله (٥٥٥–٥٦٦هـ / ١١٦٠–١١٧٠م) الذي عرف بحسن السيرة والعدل في رعيته والرفق بهم، قام في سنة توليه الخلافة بإلغاء ما كان مفروض من مكوس على المبيعات في سوق الخيل والجمال والاسماك وغيرها فقد قيل فيه: "ولم يترك بالعراق مكساً ... وردة مظالم كثيرة، واظهر من العدل والانصاف ما فعله ابوه وفرق اموالاً جليلة المقدار"(ابن الأثير، ٢٠٠٦، ٩ /

١٥٠؛ الكتبي، ١٩٧٧، ١٢ / ٥٢١)، إلا انه ما ان استقرت له البلاد وهدأت الحالة السياسية قام بإعادة تلك المكوس، وذلك بدليل ان الخليفة المستضيء بأمر الله (٥٦٦-٥٧٥هـ / ١١٧٠-١١٨٠م) عند توليه الخلافة قام بإسقاط الضرائب ورسوم البيع والشراء من المكوس ورد المظالم وافرج عن المحبوسين (ابن الأثير، ٢٠٠٦، ٩ / ٣٢٢).

ويبدو ان الخلفاء أيضاً لم يتورعوا في فرض الضرائب على الناس، بسبب الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها الخلافة وحاجتهم للأموال المتزايدة، مما يدعوهم إلى اعادة فرضها على رعيتهم، واستمرت الضرائب في عهد الخليفة المستضيء الذي قام بفرضها من جديد ال خلافة الناصر لدين الله (٥٧٥-٦٢٢هـ / ١١٨٠-١٢٢٥م) الذي تولى الخلافة من بعده فألقى الكثير من الضرائب الت كانت تؤخذ من ارباب الامتعة من المكوس ومن سائر المبيعات وما يؤخذ من الباعة، التي قدرت بمائتا الف دينار في السنة، وابلغ من كان على مخزنه بانه قد خفف عنهم تلك الضرائب ففرح الناس واظهروا ارتياحهم بالخبر(ابن الأثير، ٢٠٠٦,٩/٦١٦- ٦١٧؛ الغساني، ١٩٧٥، ٣٢٢).

اتضح مما سبق ان الخليفة الجديد الذي يقلد بالخلافة كان ساعياً في استرضاء الناس ومحاولاً تقليل التذمر والعصيان الناتج عن كثرة المكوس، وعاملاً على كسب ودهم، إلا ان اوضاع البلاد المتردية كانت تجبرهم على اعادة فرضها، لتغطية ما يحتاجونه من نفقات أو ما يحتاجونه السلاطين السلاجقة، ونتيجة لسياسة السلاطين السلاجقة وتعسفهم مع الناس بضرائبهم المتزايدة والمتكررة على التجار وغيرهم، ادى ذلك إلى غلاء الاسعار وتذمر الناس فظهر اللصوص والسراق ونهبوا دور الناس من دون رادع، وتردت الحياة العامة في العراق وخراسان وكثرة الفاقة والمجاعات، فانعكس الأمر سلباً على كل الأوضاع في البلاد، مما دفع الأمر إلى وقوف الخلفاء والعلماء بوجه تصرفات السلاطين ونوابهم .

المبحث الثاني: المصادرات في العصر السلجوقي

كانت المصادرات في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر للميلادي احدى اوجه العقاب ضد المخالفين، ثم طالت كل من له صلة بالسلطة، يشتبه بغنائه، وكان يصادر بين مدةٍ واخرى، حتى غدت المصادرات من الموارد المالية للدولة، يلجأ ليها السلاطين وقت الحاجة .

عاش السلاطين السلاجقة بحقبة زمنية (٤٤٧-٥٩٠هـ / ١٠٥٥-١١٩٣م) يسودها الصراع السياسي بين ابناء البيت السلجوقي من جهة وبين الأمراء ونوابهم وحكام الاقاليم من جهة أخرى، فتطلب الأمر مزيداً من الأموال من أجل النفقات في اعداد الجيوش فكانت المصادرات احدى موارد تلك الأموال، فمن اولى صور تلك المصادرات ما قام به البساسيري(ابن كثير، ١٩٨٨، ١٢ / ٨٤)

في سنة (٤٥٠هـ / ١٠٥٨م) بخلع الخليفة القائم بأمر وهجم على داره وصادر امواله وكل ما موجود في قصره من ذخائر وآلات هو ووزيره ابن المسلمة (ت: ٤٥٠هـ / ١٠٥٨م)(الخطيب البغدادي، ١٩٩٧، ٤ / ٤٠٢) ، إلا ان استنجد الخليفة بالسلطان طغرلبك فقام بقتله واعاد الخطبة له في بغداد، لكن سرعان ما ساءت العلاقة بين السلطان والخليفة، عندا عزم السلطان الزواج من ابنة الخليفة فرفض الأمر الخليفة وهدده بترك البلاد فعلى ضوء تلك الازمة اصدر السلطان اوامره في سنة (٤٥٣هـ / ١٠٦١م) إلى كبار موظفيه بمصادرة أموال الخليفة واملاكه وحاشيته وان يبقى له ما كان لأبيه القادر فقط من أملاك، وكان من بين الأموال المصادرة زوارق محملة بالشعير قادمة من البصرة(البنداري، ١٩٨٠، ٢٠؛ سبط ابن الجوزي، ٢٠١٣، ١٩ / ١٢)، فربما كانت تلك وسيلة استخدمها السلطان للضغط على الخليفة لموافقته على ذلك الزواج، ففعل نهاية الأمر وقبل به .

وهذا ما يشير إلى الضعف والوهن الذي اصاب مؤسسة الخلافة والخليفة نفسه الذي اصبح لا يملك من الأمر شيء حتى املاكه الخاصة، وذلك ما كان جلياً من رسالة الخليفة التي ارسلها للسلطان عندما صادر املاكه التي نصت على: "ما رجونا من ركن الدين ما صنع وما توقعنا ما وقع، وبين يديك الاقطاعات فاقطعها وقد ارتفعت الموانع فأمنعها"(البنداري، ١٩٨٠، ٢٠).

ووصل الأمر بالسلطان طغرلبك بأنه أمر بأن تحمل جميع موارد الاقطاعات في البلاد من الضامنون إلى خزينتهِ بدلاً من خزينة الخليفة، فكانت واردات واسط مائتي الف دينار، والبصرة والاحواز ثلاثمائة وستين الف دينار، وبغداد واعمالها اربعمائة الف(ابن الأثير، ٢٠٠٦، ٨ / ١٤٨، ١٦٦؛ابن خلدون، ٣ / ٤٦٦). وهذه دلالة على ان الخلفاء اصبحوا مسلوبي الارادة ولم يبقى لهم من الواردات اي شيء.

اما في عهد السلطان الب ارسلان (٤٥٥-٤٦٥هـ / ١٠٦٣-١٠٧٢م) الذي يتمتع بسمة طيبة من بين السلاطين السلاجقة وعرف عنه الكرم ومساعدة المحتاجين والعفو والتسامح مع الآخرين، إلا انه اضطر إلى اتباع أسلوب المصادرات مع بعض الأشخاص، اما لتخطيه العجز الحاصل في خزينته ولتمويل ارزاق الجند أو عقوبة استخدمها ضد الوزير عميد الملك الكندري (ت: ٤٥٦هـ / ١٠٦٣م) بسبب تعسفه وجمع الأموال، فقد أمر في سنة (٤٥٦هـ / ١٠٦٣م) بمصادرة امواله واملاكه وارسل من قتله(ابن كثير، ١٩٨٨، ١٢ / ٩٠)، وتعرض اهل دمشق في مدة حكم السلطان الب ارسلان إلى الظلم من قبل واليها الأمير حصن الدولة معلى بن حيدرة بن منزو الكتامي (ت: ٤٨١هـ / ١٠٨٨م) الذي صادر أهلها الميسورين فوقف بوجه القادة العسكريين مما اضطر إلى ترك المدينة وعاش أهلها بأمان من ظلمه(ابن القلانسي، ١٩٨٣، ١ / ١٦١؛ الصفدي، ٢٠١٠، ٢٠ / ٤٤).

وكان الوزراء والأمراء وراء كل عمل قبيح ضد الناس، واستخدموا وشايتهم وتحريضهم للسلاطين ضد بعضهم البعض، مما أدى هذا الأمر في النهاية إلى القتل أو مصادرة الأموال، فمصير التاجر ابن علان اليهودي (ت: ٤٧٢هـ / ١٠٤٩م) كان المصادرة، فقد صادر السلطان ملكشاه في سنة (٤٧٢هـ / ١٠٧٩م) ابن علان ضامن البصرة وقتله، واخذ منه ما قيمته اربعمائة الف دينار بتحريض من الأمير خمارتكين(ابن الأثير، ٢٠٠٦، ٨ / ٢٧٤) ضامنها الجديد(ابن الجوزي، ١٩٩٥، ١٦ / ٢٠٦؛ ابن كثير، ١٩٨٨، ١٢ / ١٢٠)، وفي سنة (٤٨٥هـ / ١٠٩٢م) صادر الأمير خمارتكين شخصان يعرفان بأبني غزال، واخذ منهما الف وستمائة دينار، فاشتكا بذلك إلى السلطان ملكشاه، فامر برد المال عليهما وزاد عليه مائة دينار من ماله (ابن الأثير، ٢٠٠٦، ٨ / ٣٦١) .

يتبين من استعراض المصادرات السابقة انها كانت لأسباب سياسية واقتصادية، فالسياسية كانت كعقوبة لكبار موظفي الدولة والاغنياء من الناس، بسبب كثرة الثروات التي جمعوها عن طريق استغلالهم لمناصبهم، وما رافق تلك المصادرات من تعذيب وقتل وحبس.

ومن المصادرات في عصر السلطان بركياروق (٤٧٢-٤٩٨هـ / ١٠٩٧-١١٠٤م) ما قام به في سنة (٤٨٩هـ / ١٠٩٥م) بمصادرة اهل ترمذ(ياقوت الحموي، ١٩٩٣، ٢ / ٢٦) عند دخوله إليها، وفي السنة نفسها فوض حكم خراسان إلى اخيه سنجر، واتجه هو إلى العراق(الراوندي، ٢٠٠٥، ٢٢٢).

وفي سنة (٤٩٣هـ / ١٠٩٩م) دخل السلطان بركياروق إلى الاحواز(ياقوت الحموي، ١٩٩٣، ١/)، وقدم في السنة التي تلتها إلى العراق فاحتاج إلى الأموال، فصادر أهلها لتغطية حاجته للأموال بسبب الصراع بينه وبين اخيه محمد للسيطرة على العراق(ابن الأثير، ٢٠٠٦، ٨ / ٤٣٣ – ٤٤)، وكثرت المصادرات في عهد السلطان بركياروق وذلك لكثرة الصراعات السياسية على السلطة بين الاخوة، فكان ضحيتها الموظفون الكبار كالوزراء، ففي سنة (٤٩٣هـ / ١٠٩٩م) ارسل السلطان إلى الخليفة المستظهر بالله (٤٨٧-٥١٢هـ / ١٠٩٤-١١١٨م) يأمره بعزل الوزير عميد الدولة بن جهير هو وعماله، واوعز إلى وزيره الاغر أبو المحاسن، بمصادرة املاك الوزير عميد الدولة، فبلغ ما اخذ منه ما قيمته خمسة وعشرون الف دينار، ثم قام بقتله وصادر أيضاً كل من له صلة بالوزير من اقربائه واعوانه(ابن الجوزي، ١٩٩٥، ١٧ / ٥٤؛ ابن الأثير، ٢٠٠٦، ٨ / ٤٣٨).

وكان الوزراء هم محور الصراعات بينة السلاطين السلاجقة، واليد اليمنى لهم في كل صغيرة وكبيرة فنلاحظ اغلب المصادرات كانت على ايديهم أو بتحريض منهم، ففي سنة (٤٩٤هـ / ١١٠٠م) نصب السلطان بركياروق الاغر أبو المحاسن عبد الجليل بن علي الداهستاني على وزارته، فقام بعد

ان تسلم منصبه بقتل الوزير السابق مؤيد الملك في السنة نفسها، وصادر جميع ما يملك من أموال ومجوهرات واقطاعات وذخائر كان قد استحوذ عليها أيام وزارته(ابن الأثير، ٢٠٠٦، ٨ / ٤٤٢).

كانت المصادرة هي الوسيلة الطاغية على المشهد السياسي في العصر السلجوقي، من أجل الحصول على الأموال من قبل السلاطين ووزرائهم .

ومن مصادرات السلطان محمد بن ملكشاه لولاة الاقاليم والمدن في سنة (٤٩٤هـ / ١١٠٠م) ما ذكره ابن الأثير عن مصادرته لصاحب همذان(ابن الفقيه الهمذاني، ١٩٨٨، ٢٠١) الأمير إياز فقال عنه: "واخذ ما تخلف للأمير إياز بهمذان من مال، ودواب وبرك وغير ذلك فانه اعجل عنه وكان من جملته خمسمائة حصان عربية، فقيل: كان يساوي كل حصان منها ما بين ثلاثمائة دينار إلى خمسمائة ونهبوا داره وصادروا جماعة من اصحابه، وصودر رئيس همذان بمائة الف دينار" (ابن الأثير، ٢٠٠٦، ٨ / ٤٤٤).

وصادر الأمير ينال انوشتكين الحسامي أحد أمراء السلطان محمد بن ملكشاه اهل مدينة الري(ياقوت الحموي، ١٩٩٣، ٣ / ١١٦) عندما سار إليها وامر بالخطبة للسلطان محمد بعد ان كانت لبركياروق، ومارس ابشع أنواع الظلم بحق أهلها وصادرهم بمائتي الف دينار(ابن الأثير، ٢٠٠٦، ٨ / ٤٨١). وهذه اشارة إلى ان اي مدينة أو بلد يدخلها الأمراء والقادة يقدمون اول الأمر بمصادرة ارباب الأموال نكاية لمن كان يحكمها قبلهم، واصبح حال الناس بين مطرقة السلاطين وتعسف عمالهم وجبروتهم على البلاد .

وبلغت المصادرات اوجها في عهد السلطان محمد بن ملكشاه وما كان يقوم به الشحنة في العراق وغيرها من المدن ففي سنة (٤٩٨هـ / ١١٠٣م) قام شحنة العراق الأمير ايلغازي بفرض الضرائب على الناس وصادرهم بمبالغ كبيرة جداً، ولاسيما اصحاب الاسواق منهم، حتى اضطر البعض منهم إلى الاستدانة للإيفاء بما مطلوب منه من مال(ابن الأثير، ٢٠٠٦، ٨ / ٥١٤)، وفي السنة نفسها وصل السلطان محمد إلى مدينة اصفهان(ياقوت الحموي، ١٩٩٣، ١ / ٢٠٦ – ٢٠٧)، فألغى المصادرات التي لحقت بأهلها وكل أنواع الظلم وكف ايادي قادته عن أموال الناس (ابن الأثير، ٢٠٠٦، ٨ / ٥١٤).

ومن صور المصادرات التي كانت في عهد السلطان محمد هو مصادرته في سنة (٥٠٢هـ/ ١١٠٨م) لوالي همذان الأمير اياز الذي صادره بتسعمائة الف دينار نقداً وقام بتسديدها بعشرون يوماً، من دون ان يلجأ إلى بيع عقاراً أو ملكاً(ابن الجوزي،١٩٩٥,١٧/ ١١٢– ١١٣؛ ابن كثير، ١٩٨٨,١٢/١٧٠) ونستنتج من النص السابق كثرة أموال الولاة على البلدان وغناهم الفاحش، الذين طغوا واسرفوا وبذخوا

بالأموال على حساب الناس من خلال الاستحواذ على الأموال عن طريق المصادرات المتكررة وهذا كان واضحاً على غنائهم فالذي يستطيع ان يدفع ما يقارب المليون دينار في تلك الحقبة من دون ان يبيع اي شيء من املاكه فهذه اشارة على ضخامة الأموال التي يمتلكونها إذ ان ذلك المبلغ لا يساوي شيء مقارنة بما يملكون .

وكان الوزراء من أكثر الفئات في المجتمع عرضة للمصادرات، وذلك عند اعتلاء السلاطين السلاجقة عرش السلطنة، فبعد وفاة السلطان محمد بن ملكشاه خلفه بالحكم ابنه محمود واخيه سنجر في نهاية سنة (٥١١هـ / ١١١٦م) فقان بالسنة نفسها بمصادرة أموال الوزير صدر الدين محمد بن فخر الملك (ت: ٥١١هـ / ١١١٦م) واخذ منه الجواهر والأموال وبلغ ما اخذه منه من العين الف الف دينار اي ما يعادل مليون دينار، ثم قتله بعد ذلك وعين، مكانه الوزير ابن الفقيه عبد الرزاق ابن اخو نظام الملك(النويري، ٢٠٠٤، ٢٠٠٤، ٢٦ / ٢١٦ – ٢١٧؛ خواندمير، ١٩٨٠، ٢٧٤) ، وفي سنة (٥١٢هـ / ١١١٧م) حدثت مصادرة أخرى في عهد السلطان سنجر، من قبل شحنة بغداد الأمير منكوبرس، الذي قام بظلم الناس وصادر الكثير من اصحاب الأموال واهل الحرف والتجار، مما وصل بالبعض منهم إلى الاحتماء بدور نساء الخلفاء خوفا من مصادرة اموالهم، فاشتكى الناس للسلطان على ما فعل الشحنة بالناس فارسل إليه واحضره بين يديه وطلب منه كشفاً بالأموال المستحصلة من المصادرات، وما سببها، فقدم الكثير من المبررات لعمله ذلك(ابن الأثير، ٢٠٠٦، ٨ / ٦٣٢ – ٦٣٣) ، وصادر السلطان سنجر في سنة (٥١٨هـ / ١١٢٣م) الوزير محمد بن سليمان بغاي بك الكاشغري (النويري، ٢٠٠٤، ٢٦ / ٢٢٥) ، واخذ امواله وعزله عن الوزارة ونفاه خارج البلاد (خواندمير، ١٩٨٠، ٢٧٩).

توفي السلطان محمود بن محمد بن ملكشاه في سنة (٥٢٦هـ / ١١٣١م) وترك في خزانته من أموال المصادرات وغيرها ما قدر بثمانية عشر مليون دينار، فضلاً عن المجوهرات الثمينة والاواني الفضية والنحاسية(البنداري، ١٩٨٠، ١٤٢؛ الحسيني، ١٩٨٥، ٩٧ – ٩٨)، فمن صور المصادرات التي ادت إلى امتلاكه لتلك التركة هو ما قام به وزيره القوام أبو القاسم ناصر بن علي الدركزيني بمصادرة شخص يدعى قتلغ الرشيدي الذي اخذ منه ثمانون الف دينار، واعاد المصادر مرة أخرى واخذ منه ثلاثون الف دينار، وصادر أيضاً من صاحب همذان الجمال بن منار ثلاثين الف دينار، ومن فخر الدولة بن أبي هاشم الحسيني عشرون الف دينار، ومن تاج الدولة بن علاء الدولة الكاكوي ووالدته ووزيره مائة وخمسون الف دينار(البنداري، ١٩٨٠، ١٤٧ – ١٤٨).

وفي عهد الخليفة المسترشد بالله (٥١٢-٥٢٩هـ / ١١١٨-١١٣٥م) بدأت الخلافة تستعيد البعض من هيبتها وسلطتها بالوقوف بوجه الوزراء والأمراء السلاجقة والحد من فسادهم، وظلمهم فكانت اولى المبادرات عندما أمر الخليفة اتباعه بمصادرة أموال الوزير شرف الدين بن طراد الزيني(ابن تغري بردي، ١٩٦٣، ٥ / ٢٧٣)، فأشار إلى تلك المصادرة سبط ابن الجوزي قائلاً: " وأُخذ من داره أموالاً عظيمة، منها البدنة اللؤلؤ التي اخذها دبيس من الأمير أبي الحسن بن المستظهر لما اسره، ومعضدة قيمتها مئة الف دينار، ومن اواني الذهب والفضة ومراكب الذهب والثياب والاثاث، ما اقاموا ثلاثة أيام في نقله وما فرغ، وخمسة مئة رأس من الخيل والبغال والجمال، واخذ خط الوزير بثلاثين الف دينار"(سبط ابن الجوزي، ٢٠١٣، ٢٠ / ٢٤١). وهذه إشار إلى مدى غناء الوزراء الذين استحوذوا على أموال الناس، ومقدار ما بلغت ثرواتهم اعلى مستوياتها، ولكن المصادرة كانت لهم بالمرصاد، فكل ما جمعوه يذهب بلحظة واحدة، لأنها أموال سحت وحرام .

وطالت المصادرة في عهد السلطان مسعود بن محمد بن ملكشاه الخلفاء، ففي سنة (٥٢٩هـ / ١١٣٥م) أمر بمصادرة أموال وضياع الخليفة الراشد، وكل الغلال العائدة له، كما قام بمصادرة أموال الخليفة المقتفي بالله في سنة (٥٣١هـ / ١١٣٦م) وصادر دار الخلافة وكل ما فيها من اثاث ومجوهرات وكان السبب في ذلك ان الخليفة قد وقف بوجه السلاطين السلاجقة الذين تمادوا كثيراً على العامة والخلفاء، فشرع بجمع الموالين له من اهل بغداد من أجل الدفاع عن بغداد من بطش الشحنة، فعمل على رفع الضرائب الباهظة والمكوس والمصادرات وقام بإرجاع الأموال المصادرة إلى اصحابها ورتب الاسواق وحاسب المتلاعبين بالأسعار، الأمر الذي اثار حفيظة السلاجقة وسلطانهم مسعود فأمر بمصادرة كل ما يملك، وارسل له يطلب منه مائة الف دينار(ابن الجوزي، ١٩٩٥، ١٧ / ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٧، ٣١٤؛ ابن تغري بردي، ١٩٦٣، ٥ / ٢٥٩)، فقال له الخليفة: "ما رأينا اعجب من امرك انت تعلم ان المسترشد سار اليك بأمواله، فجرى ما جرى، وان الراشد لما ولي فعل ما فعل ورحل واخذ ما تبقى ولم يبقي إلا الاثاث فأخذته كله وتصرفت في دار الضرب، واخذت التركات والجوالي فمن اي وجه نقيم لك هذا المال؟ وما بقي إلا ان نخرج من الدار ونسلمها؟ فاني عاهدت الله إلا نأخذ من المسلمين حبة ظلماً فترك السلطان الاخذ من الخليفة وعاد إلى جباية الأموال من الناصر وصادر التجار فلقي الناس من ذلك شدة"(السيوطي، ٢٠٠٣، ٣٤٣).

تبين من العرض السابق ما وصلت إليه حال الخلفاء الذين لم يبقى لهم اي شيء حتى اثاث دورهم، بسبب تعسف السلطان مسعود، وللحيلولة من دون حصول الخليفة المقتفي على الأموال لكي لا يستطيع ان يقف بوجه السلطان، وان يستخدمها في تحشيد الجند وتفريق الأموال عليهم ، واتضح

من المصادرات السابقة انها لم تكن من قبل الخلفاء إلا النادر منها، لا بل كانت من السلاطين السلاجقة وامرائهم والوزراء، ومن كان له سلطة على رقاب الناس من الولاة والشحنكية في المدن وشكلت تلك المصادرات مورداً مالياً كبيراً لخزينة لسلطان وخزينة الوزراء، التي صادروها من الناس بغير حق، لتغطية نفقاتهم المتزايدة والمتكررة وحياة البذخ والرفاهية التي عاشوها على حساب فقر وحرمان الاهالي، ولاحظنا ان المصادرة اصبحت مبرراً لتصفية الحسابات الشخصية بين القادة والأمراء والوزراء، فاتخذوها ذريعة لجمع الأموال، فقد يحتاجون الأموال لشراء مناصب مهمة في الدولة أو لصرفها على ملذاتهم .

النتائج :

١. من النتائج التي ترتبت على المصادرات في العصر السلجوقي إذ وصلت الخلافة العباسية إلى مرحلة الضعف والوهن وضياع هيبتها التي اصبحت العوبة بيد الوزراء والسلاطين السلاجقة، واتضح ان الخليفة العباسي قد جرد من كل الصلاحيات في عاصمته وخارجها .
٢. وادت المكوس والمصادرات إلى نتائج سلبية على المجتمع آنذاك فظهر الغلاء والمجاعات وارتفاع الاسعار التي عانى منها الناس في كل الاقاليم الي كانت تحت حكم السلاجقة .
٣. تعدد أنواع المكوس وتنوعت في العصر السلجوقي، واصبحت مرضاً خطيراً ينهش بجلد الناس، عانت منه الرعية اشد المعاناة، ما دفع بالعلماء التصدي لهذه الظاهرة لدى السلاطين وقادتهم الذين استجاب بعضهم لتلك المطالب .
٤. واتضح من سياسة السلاطين الجائرة التي تبعوها مع الناس بإرهاقهم بالضرائب، انها خلفت لهم مشاكل عديدة وصلت حالتهم إلى اقصى درجات المعاناة والمجاعة والفقر والحرمان وترد الأوضاع الاقتصادية في البلاد .
٥. واستقراء لما سبق تبين ان ضريبة المكوس قد لحقت بالناس والتجار الضرر الكبير في الاسواق وفي مبيعاتهم الأمر الذي دفعه باللجوء إلى المدن الصغيرة والقرى خوفاً من بطش الضامنين والقائمين على جباية تلك الأموال .
٦. تأثرت الصناعات والاسواق ونشاطها في مختلف اقاليم الدولة السلجوقية ولاسيما العراق وخراسان، بسبب كثرة المكوس والضرائب المفروضة على المبيعات الذي ادى إلى ترك بعض الناس اسواقهم ومحال صناعتهم وهجروها .
٧. واثرت المصادرات في العصر السلجوقي على الأوضاع الاقتصادية في البلاد وعانى منها كل فئات المجتمع من غني وفقير وقوي وضعيف، فعطلت الزراعة وغلت الاسعار وترك الصناع والتجار اعمالهم .

٨. مثلت المصادرات احدى اشكال العقاب التي كان يمارسها السلاطين وامرائهم، وتنفيذها بحق بعض الأشخاص الذين استغلوا سلطتهم واثروا على حساب الناس .

٩. شملت المصادرات معظم شرائح المجتمع من الخلفاء والوزراء والقادة والاهالي، وكان سببها اما لتصفية حسابات وانتقام أو من أجل الاستحواذ على الأموال، وتنوعت المصادرات بين الأموال والمجوهرات والاثاث والحيوانات، التي قدرت بمئات الالاف من الدنانير .

المصادر والمراجع:

١- ابن الأثير، أبو السعادات مبارك بن محمد الجزري، (١٩٦٣م)، (ت: ٦٠٦هـ/ ١٢٠٩م)، النهاية في غريب في الحديث والاثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطنطاجي، المكتبة الإسلامية، حلب، ج٤.

٢- ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم، (٢٠٠٦م)، (ت: ٦٣٠هـ/ ١٢٣٢م)، الكامل في التاريخ، تحقيق: محمد عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ج٨.

٣- البنداري، الفتح بن علي بن محمد الاصفهاني، (١٩٨٠م)، (ت: ٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م)، تاريخ دولة آل سلجوق، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، درا الافاق الجديدة، بيروت.

٤- ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف، (١٩٦٣م)، (ت: ٨٧٤هـ/ ١٤٦٩م)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، المؤسسة العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، ج٥.

٥- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، (١٩٩٥م)، (ت: ٥٩٧هـ/ ١٢٠٠م)، المنتظم من تاريخ الملوك الامم تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ج١٦.

٦- الجوهري، اسماعيل بن حماد، (١٩٧٩م)، (ت: ٣٩٣هـ/ ١٠٠٢م)، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط٢، بيرت مادة : مكس.

٧- حسن إبراهيم حسن، (١٩٧٩م)، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ج٣.

٨- الحسيني، أبو الحسن، (١٩٨٥م)، (ت: بعد سنة ٦٦٢هـ/ ١٢٢٤م)، زبدة التواريخ اخبار الأمراء والملوك السلجوقية، تحقيق: محمد نور الدين، دار اقرأ، بيروت.

٩- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، (١٩٩٧م)، (ت: ٤٦٣هـ/ ١٠٧٠م)، تاريخ بغداد، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ج٤.

١٠- ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون، (د/ ت)، (ت: ٨٠٨هـ/ ١٤٠٥م)، العبر وديوان المبتدأ والخبر في ايام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الاكبر، د/ ن، د/ م.

١١- ابن خلكان، شمس الدين أبو العباس احمد بن إبراهيم، (١٩٧٢م)، (ت: ٦٨١هـ/ ١٢٨٢م)، وفيات الأعيان وانباء ابناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر (بيروت، ج١.

١٢- الخوارزمي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، (١٩٨٩م)، (ت: ٣٨٧هـ/ ٩٩٧م)، مفاتيح العلوم، تحقيق: إبراهيم الابياري، دار الكتاب، بيروت.

١٣- خواندمير، غياث الدين بن حسام الدين، (١٩٨٠م)، (ت: ٩٤٢هـ/ ١٥٣٥م)، دستور الوزراء، ترجمة امين سليمان، تقديم: فؤاد عبد المعطي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

١٤- الذهبي، شمس محمد بن أحمد بن عثمان، (د/ ت)، (ت: ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والاعلام، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ج١١.

١٥- الراوندي، محمد بن علي بن سليمان، (٢٠٠٥م)، (ت: ٦٠٣هـ/ ١٢٠٦م)، راحة الصدور وآية السرور من تاريخ الدولة السلجوقية، ترجمة: إبراهيم الشواربي وعبد المنعم حسنين وفؤاد عبد المعطي، منشورات المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة.

١٦- ابن الساعي، أبو طالب علي بن اشجب، (١٩٣٤م)، (ت: ٦٧٤هـ/ ١٢٧٥م)، الجامع المختصر في عنوان التواريخ وعيون السهر، تحقيق: مصطفى جواد، المطبعة السريانية، بغداد، ج١٠.

١٧- السامرائي، حسام الدين، (١٠٧١م)، المؤسسات الادارية في الدولة العباسية، مكتبة دار الفتح، دمشق.

١٨- سبط ابن الجوزي، شمس الدين أبي المظفر يوسف بن قزاوغلي، (٢٠١٣م)، (ت: ٦٥٤هـ/ ١٢٥٦م) ، مرأة الزمان في تاريخ الأعيان، تحقيق: كامل سليمان الجبوري وقيس كامل الجنابي، دار الكتب العلمية، بيروت، ج١٣.

١٩- السيوطي، جمال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (٢٠٠٣م)، (ت: ٩١١هـ/ ١٥٠٥م)، تاريخ الخلفاء، دار ابن حزم، بيروت.

٢٠- الشاطبي، أبي اسحاق إبراهيم بن موسى، (١٩٨٢م)، (ت: ٧٩٠هـ/ ١٣٨٨م)، الاعتصام، تحقيق: محمد رشيد رضا، درا المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ج٢.

٢١- الشرتوني، سعيد الخوري، (١٩٩٢م)، اقرب الموارد في فصيح اللغة العربية والشوارد، مطبعة لبنان، ط٢، بيروت، ج١.

٢٢- الشيباني، محمد بن الحسن، (١٩٩٧م)، (ت: ١٨٩هـ/ ٨٠٤م)، شرح كتاب السير الكبير، تحقيق: محمد حسن محمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ج٥.

٢٣- الصفدي، صلاح الدين خليل ابن أيبك، (٢٠١٠م)، (ت: ٧٦٤هـ/ ١٣٦٢م)، الوافي بالوفيات، دار الكتب العلمية، بيروت، ج٢٠.

٢٤- الطبري، محمد بن جرير، (٢٠٠١م)، (ت: ٣١٠هـ/ ٩٢٢م)، تاريخ الرسل والملوك، دار الكتب العلمية، بيروت، ج٢.

٢٥- ابن العبري، أبي الفرج جمال الدين، (١٩٨٦م)، (ت: ٦٨٥هـ/١٢٨٦م)، تاريخ الزمان، نقله إلى العربية: اسحاق ارملة، وقدم له: جان موريس فييه، دار المشرق، بيروت.

٢٦- ابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد، (د/ ت)، (ت: ١٠٨٩هـ/ ١٦٧٨م)، شذرات الذهب في اخبار من ذهب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج٩.

٢٧- الغساني، الملك الأشرف عماد الدين أبو العباس اسماعيل، (١٩٧٥م)، (ت: ٨٠٣هـ/ ١٤٠٠م)، العسجد المسبوك والجوهر المحبوك في طبقات الخلفاء والملوك، تحقيق: محمود عبد المنعم، دار التراث الإسلامي ودار الريان، بيروت.

٢٨- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (١٩٨٠م)، (ت: ١٧٥هـ/٧٩١م)، العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة والأعلام، بغداد، ج٥.

٢٩- ابن الفقيه الهمذاني، أبو بكر أحمد بن محمد، (١٩٨٨م)، (ت: ٢٩٠هـ/ ٩٠٢م)، مختصر كتاب البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٣٠- ابن القلانسي، حمزة بن اسد بن علي بن محمد التميمي، (١٩٨٣م)، (ت: ٥٥٥هـ/ ١١٦٠م)، تاريخ دمشق، دار حسان للطباعة والنشر، بيروت.
٣١- القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي، (١٩٨٧م)، (ت: ٨٢١هـ / ١٤١٨م)، صبح الاعشى في صناعة الانشا، شرح وتحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ج٣.
٣٢- الكتبي، محمد بن شاكر، (١٩٧٧م)، (ت: ٧٦٤هـ/ ١٣٦٢م)، عيون التواريخ، تحقيق: فيصل السامر، نبيلة عبد المنعم، دار الحرية للطباعة، بغداد، ج١٢.
٣٣- ابن كثير، عماد الدين اسماعيل بن عمر الدمشقي، (١٩٨٨م)، (ت: ٧٧٤هـ / ١٣٧٢م)، البداية والنهاية، تحقيق: علي سيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج١٦.
٣٤- مجمع اللغة العربية، (١٩٨٦م)، المعجم الوجيز، دار التحرير للطباعة والنشر، ط٢، القاهرة.
٣٥- محارب، حمود مضعان، (٢٠١٠م)، علاقة الخليفة المسترشد بالسلطة السلجوقية (٥١٢-٥٢٩هـ/ ١١١٨-١١٣٤م) بحث منشور في مجلة دراسات العلوم الإنسانية و الاجتماعية، مجلد٣٧، عدد٣، السعودية.
٣٦- محمد، محمد ادريس، (١٩٨٥م)، تاريخ العراق والمشرق الإسلامي خلال العصر السلجوقي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.
٣٧- مسكويه، احمد بن محمد بن يعقوب، (١٩١٥م)، (ت: ٤٢١هـ/ ١٠٣٠م)، تجارب الامم وتعاقب الهمم، مطبعة شركة التمدن الصناعية (القاهرة، ج١.
٣٨- المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي، (٢٠٠٠م)، (ت: ٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م)، الترغيب والترهيب، تحقيق: محمد ناصر الدين الالباني، مكتبة المعارف (الرياض، ج١.
٣٩- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، (٢٠١٢م)، (ت: ٧١١هـ / ١٣١١م)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ج١٣.
٤٠- الندوي، أبو الحسن علي الحسني، (٢٠٠٧م)، رجال الفكر والدعوة في الإسلام، تقديم: مصطفى السباعي، دار ابن كثير، بيروت.
٤١- نظام الملك، الطوسي، (١٩٧٦م)، (ت: ٤٨٥هـ/ ١٠٩٢م)، سياسة نامة، ترجمة وتعليق: محمد العزاوي، درا الراشد العربي، القاهرة.
٤٢- النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب، (٢٠٠٤م)، (ت: ٧٣٣هـ/ ١٤٢٩م)، نهاية الارب في فنون الادب، تحقيق: نجيب مصطفى فواز وحكمت كشلي فواز، دار الكتب العلمية، بيروت، ج٢٦.
٤٣- ياقوت الحموي، شهاب الدين أبي عبد الله، (١٩٩٣م)، (ت: ٦٢٦هـ/ ١٢٢٨م)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ج٥.
٤٤- اليعقوبي، أحمد بن يعقوب بن جعفر، (١٩٦٤م)، (ت: ٢٨٤هـ/ ٨٩٧م)، تاريخ اليعقوبي، تحقيق: محمد صادق، المكتبة الحيدرية، النجف، ج٢.